

## عمان تعزز وتيرة الإصلاح في قطاع التأمين الصحي

تعديل قانوني التأمين والتكافلي يفتح آفاقا استثمارية واعدة ويدعم خطط توطين الوظائف



## آفاق جديدة لتطوير الخدمات الصحية

مواطنين أو وافدين، حيث سيكون لهاتين الفئتين تأثير على نشاط هذه السوق. ويتوقع أن تؤدي خطوات مسقط لتنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على الطاقة إلى تزايد الأنشطة في القطاعات الأخرى مثل الصناعة والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات التأمينية.

وأظهر التقرير السنوي للهيئة العامة لسوق المال الصادر خلال وقت سابق هذا الشهر مدى تأثير الإقراض التأمينية وتراجعها بنهاية عام 2020 الذي شهد انكماشاً في سوق العمل.

وبحسب التقرير، فقد تراجعت مساهمة قطاع التأمين خلال العام الماضي بواقع 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بسبب الإجراءات الاحترازية المنجزة عن الجائحة مقارنة بالعام السابق حينما بلغت مساهمته 48.6 مليون ريال (نحو 1.27 مليار دولار).

في قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به وفي قطاعات خدمات الصحة التي تستجيب للطلب على هذه الخدمات من قبل المشمولين بالتأمين الصحي.

ويتوقع السالمي أن يستقطب مجال التأمين الصحي استثمارات محلية وعالمية في القطاع الصحي الخاص ستسهم في النمو الاقتصادي وتوفير خدمات تأمينية وصحية ذات جودة في مختلف محافظات البلاد، إضافة إلى ما سيوفره القطاعان من فرص وظيفية نوعية للشباب.

ويحظى القطاع بمكانة تنافسية مميزة بين دول الخليج العربي من حيث الإقراض المكتنبة، لكن عند مقارنته مع الاقتصادات المتطورة فإن هذه الصناعة تعتبر صغيرة.

ويعتقد محللون من محررات نمو القطاع في المستقبل ستكون مرتبطة بالنمو الديموغرافي للسكان سواء كانوا

وتشريعية تتناسب مع هذه الخصائص وتواكب في الوقت ذاته التطورات والمعيار الدولية في تنظيمها.



عبدالله السالمي  
فصل نشاط التأمين  
الصحي خطوة نوعية  
تدعم كفاءته

وتظهر البيانات الرسمية أن عدد المشمولين بالتأمين الصحي بنهاية العام الماضي بلغ حوالي 490 ألف شخص أي ما يعادل 10 في المئة من السكان، منهم نسبة كبيرة من الشرائح المستهدفة بالتأمين الإلزامي، الأمر الذي يؤكد حاجة السوق إلى هذا النوع من التأمين والمزيد من التوسع في الاستثمار فيه.

وتعول مسقط على صناعة التأمين الصحي في إيجاد فرص استثمارية

استضافته العاصمة مسقط في مارس 2020 إنه "في ظل التحول الرقمي الذي أصبح مطلباً ملحا في جميع مناحي الحياة فإننا نريد جعل التأمين الصحي أكثر كفاءة".

وقد التقدير ببلغ إجمالي رؤوس أموال 11 شركة تأمين تنشيط في البلاد، نصفها فقط مدرج في البورصة نحو 656.5 مليون دولار.

ومن المرجح أن تكفل التعديلات الأخيرة التي أقرت الخميس قدرة قطاع التأمين الصحي المالية والتنظيمية والبشرية على توفير التمويل اللازم للرعاية الصحية لرؤسائها، وضمان الحماية الكافية لحملة وثائق التأمين الصحي.

وتستدعي الاستقلالية التي يقتضيها نشاط التأمين الصحي، وطبيعة الخدمات، التي يقدمها باعتبارها نشاطا يمس حياة الناس، توفير أنظمة تقنية

عززت سلطنة عمان وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة القطاعات، بإقرار تعديل قانوني شركات التأمين والتكافلي يركز على فصل التأمين الصحي كشفاً مستقلاً في حركة تهدف عبره الحكومة لفتح الأبواب أمام المستثمرين لاستكشاف الفرص الواعدة في هذه الصناعة.

مسقط - شكل إقرار الحكومة العمانية تعديلات على قانوني شركات التأمين والتأمين التكافلي، التي تتعلق في مجملها بتنظيم مجال التأمين الصحي باعتباره أحد أبرز المجالات في هذه الصناعة، خطوة مهمة ستدعم نشاطه خلال السنوات المقبلة، والمنسجم مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

وتأتي هذه الخطوة بعد أشهر من إدخال إصلاحات شاملة لنظام التأمين الصحي من خلال مشروع متكامل يلزم العاملين في القطاع الخاص والوافدين والزائرين بامتلاك تأمين صحي.

وأضاف أن الخطوة "تمثل نقلة نوعية في تنظيم سوق التأمين العماني كونها تنقل القطاع إلى مرحلة جديدة من التنظيم ومستوى جودة أعلى للخدمات التي يقدمها".

وتوضح الأرقام المتعلقة بنشاط القطاع خلال السنوات الأخيرة تغييرات هيكليّة في توزيع أحجام الأقساط التأمينية لأول مرة في السوق العمانية حيث جعلت التأمين الصحي متصراً لبقية أنواع الخدمات المقدمة في نشاط القطاع بأكمله. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن متوسط النمو السنوي لهذا القطاع الحيوي بلغ خلال السنوات الثماني الماضية ما نسبته 19 في المئة، ما جعله يتصدر قطاعات التأمين الأخرى متجاوزاً بذلك تأمين السيارات الذي كان يحتل المقدمة.

وتظهر البيانات كذلك أنه استحوذ خلال العام الماضي فقط على حوالي 34 في المئة من إجمالي الأقساط التأمينية البالغة 466 مليون ريال (أكثر من 1.2 مليار دولار). وقال السالمي إن "هذه المعطيات والأهمية المستقبلية المتنامية للقطاع والخصوصية التي يتميز بها عن أقرع التأمين الأخرى تقتضي ضرورة العمل على تعزيز كفاءة شركات التأمين التي تقدم خدمات التأمين الصحي وتنظيمها".

وتسعى مسقط من وراء الخطوة إلى توفير منتجات مبتكرة عبر تطوير الخدمات ودعمها بوسائل التكنولوجيا الحديثة حتى تستجيب لبرنامج الإصلاح الموسع "رؤية 2040".

وكان السالمي قد قال خلال مؤتمر الشرق الأوسط للتأمين الصحي، الذي

يهدف البلد الخليجي، الذي يكافح لتنويع اقتصاده، للتوسع الاقتصادي للأنشطة الحيوية والتي يعد التأمين الصحي أحد أهمها لتطوير مستوى جودة الخدمات الصحية والاستفادة من التجارب العالمية والتقنيات الحديثة والوقوف على الرؤى المستقبلية لهذا القطاع.

ولا تراهن مسقط فقط على فتح الأبواب أمام المستثمرين لجعل قطاع التأمين الصحي أكثر تنافسية، بل تريد أيضاً دعمه بالكفاءات المحلية ضمن خطط مواجهة تحديات البطالة عبر توطين الوظائف في القطاع الخاص.

واعتبر عبدالله بن سالم السالمي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال الجهة التنظيمية لنشاط قطاع التأمين في سلطنة عمان أن التعديلات الأخيرة ركزت

## نشاط قطاع التأمين

- في المئة متوسط نمو مجال التأمين الصحي خلال السنوات الثماني الأخيرة
- في المئة نسبة استحوذ سوق التأمين الصحي خلال العام الماضي
- في المئة نسبة تراجع مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد بنهاية العام الماضي
- 11 شركة تأمين تنشيط في السوق المحلية برأس مال يبلغ 656.5 مليون دولار

ويهدف البلد الخليجي، الذي يكافح لتنويع اقتصاده، للتوسع الاقتصادي للأنشطة الحيوية والتي يعد التأمين الصحي أحد أهمها لتطوير مستوى جودة الخدمات الصحية والاستفادة من التجارب العالمية والتقنيات الحديثة والوقوف على الرؤى المستقبلية لهذا القطاع.

ولا تراهن مسقط فقط على فتح الأبواب أمام المستثمرين لجعل قطاع التأمين الصحي أكثر تنافسية، بل تريد أيضاً دعمه بالكفاءات المحلية ضمن خطط مواجهة تحديات البطالة عبر توطين الوظائف في القطاع الخاص.

واعتبر عبدالله بن سالم السالمي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال الجهة التنظيمية لنشاط قطاع التأمين في سلطنة عمان أن التعديلات الأخيرة ركزت

## تثبيت أسعار الفائدة يؤكد استمرار أزمتا الاقتصاد التركي

وكان انخفاض العملة المحلية من نحو ثلاث ليرات للدولار الواحد عام 2016 إلى زهاء 8.6 ليرة للدولار هذا الأسبوع، أحد العوامل وراء تراجع شعبية الرئيس التركي.

كما ساهم معدل التضخم السنوي البالغ 16.6 في المئة في انخفاض حاد في القوة الشرائية للأتراك وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ويعتبر أردوغان أن أسعار الفائدة المرتفعة تسبب التضخم من خلال إجبار الشركات والمؤسسات التجارية على رفع أسعارها للتعويض عن ارتفاع تكاليف الاقتراض.

19 في المئة سعر الفائدة الذي حافظ البنك المركزي على مستواه للشهر الثالث على التوالي

وتري والبنوك المركزية حول العالم أن المعدلات المرتفعة تخفف الإنفاق، ما يساعد في خفض الأسعار.

بيد أن الدفع الذي منحه أردوغان للائتمانات الميسرة ساعد تركيا في تسجيل نمو بنسبة 1.8 في المئة في 2020، وهو العام الذي تعثر فيه الإنتاج بسبب عمليات الإغلاق لمكافحة تفشي كوفيد - 19.

وتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد التركي بنسبة 5.8 في المئة هذا العام. وقال إن "التحديات التي تواجهها تركيا غير مستعصية على الحل".

وقد أقيمت في مارس الماضي محافظ المركزي السابق ناجي إقبال، الذي لاقي ثناء السوق عبر رفع تكلفة الاقتراض القياسية من 10.25 في المئة إلى 19 في المئة على مدى فترة ولايته التي دامت أربعة أشهر وسعى خلالها إلى مكافحة التضخم ودعم الليرة التركية.

وهذا الأسلوب لا يريده أردوغان صاحب واحدة من أغرب النظريات الاقتصادية في العالم عن أن تخفيض أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع التضخم. وفي محاولة منه لتهدئة السوق، قال محافظ المركزي الجديد شهاب قاوجي أوغلو في الثاني من يونيو الجاري إن التوقعات بخفض وشيك لسعر الفائدة "يجب أن تختفي".

وعزل أردوغان في يوليو 2019 محافظ المركزي مراد تشين كايا بسبب فشل السياسات النقدية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي، فيما دق خبراء نواقص الأخطار في مسيرة انهيار الليرة التركية.

وأثارت الخطوة قلق البنوك المحلية والعالمية من أن يصبح المركزي أداة سياسية في يد أردوغان وغير مستقل كما هو الحال في الدول المتقدمة.

ولم تكن إقالة تشين كايا مفاجئة بل كانت مبيحة منذ فترة لأن المحافظ المقال كان مصراً على اعتماد منطق اقتصادي سليم في التعامل مع أسعار الفائدة.

وفي نوفمبر العام الماضي أقال أردوغان محافظ المركزي الأسبق مراد أويسال الذي تولى المنصب لفترة تزيد قليلاً عن العام بسبب تراجع قيمة العملة لعدة أسابيع، وقام بتعيين ناجي إقبال بدلا منه.

أنقرة - لم يتفاجأ المحللون من قرار البنك المركزي التركي إبقاء سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير للشهر الثالث على التوالي في مستواه المرتفع والبالغة 19 في المئة، وهو مؤشر قوي على استمرار ضغوط التضخم واحتمالات عودة الليرة إلى الانحدار.

ويرى هؤلاء أن السياسة النقدية التي يسعي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لرفضها تقوم دوماً على التناقضات ما تسبب في أزمة قاسية لليرة، حيث شكل تثبيت سعر الفائدة مسعى من المركزي للموازنة بين دعوة أردوغان لخفض تكاليف الاقتراض والحاجة إلى دعم العملة المتدنية.

وقال المركزي في بيان "أخذاً في الاعتبار المستويات المرتفعة للتضخم وتوقعات التضخم، سيتم الحفاظ على الموقف المتشدد للسياسة النقدية الحالية بشكل حاسم حتى يتحقق الانخفاض الكبير في مسار التوقعات".

وكان أردوغان قد أشار توتراً في السوق عبر تشديده في الأول من يونيو الجاري على أنه "مضمّن" على رؤية أسعار الفائدة تنخفض في الأشهر المقبلة.

وانتهج الرئيس التركي طلبة السنوات الماضية سياسة المغامرة بخفض أسعار الفائدة فإرضاء إرادته على المركزي بإجراء خفض كبير في أسعار الفائدة، ما تعارض مع الوضع الهش للتوازنات المالية والاقتصادية، وانعكس بسرعة ووضوح في اتجاه انهيار متسارع لليرة التركية.

## بوينغ تعود إلى المنافسة بعد استئناف تحليق 737 ماكس

شركات طيران طلبيات كانت مقررة من بوينغ.

وتشير التقديرات إلى أن بوينغ تكبدت خسائر بنهاية العام الماضي بلغت نحو 12 مليار دولار بسبب المشاكل المتعلقة بطائراتها 737 ماكس وتأخير تسليم أولى طائرات أكس 777 في نهاية عام 2023، وذلك قياساً بخسائر سجلتها منافستها الأوروبية والبالغة 1.3 مليار دولار.

ويقول المحللون إن المبيعات البطيئة نسبياً لطائرة 737 ماكس 10 وماكس 9 الأصغر قليلاً تسببت في حدوث صراع إستراتيجي لشركة بوينغ.

وكانت رويترز قد نقلت قبل أشهر عن رئيس إدارة الطيران الاتحادية الأميركية ستيف ديكسون قوله إن "هذه الطائرة هي الأكثر خضوعاً للتدقيق في تاريخ الطيران".

وأضاف أن "التغييرات في التصميم التي يجري إدخالها تنهي تماماً احتمال وقوع حادث مشابه للحادثين. أشعر بالثقة 100 في المئة، لقد فعلنا كل ما يمكن للشر فعله من أجل التأكد بشكل قاطع".

وتم تصميم طائرة بوينغ 737 ماكس 10 التي تتسع لحوالي 230 مقعداً لسد الفجوة بين 178 إلى 220 مقعداً في 737 ماكس 9 وطائرة أرباص أي 321 نيو التي تتسع لقرابة 185 إلى 240 مقعداً والتي تهيم على سوق الطائرات الضيقة، والتي تستحق استثمارات بحوالي 3.5 تريليون دولار على مدى 20 عاماً.

سقوطها ما دفع النظام إليها إلى وضع الطائرة في حالة هبوط رغم محاولة الطيارين تعطيلها.

وقالت مصادر مطلعة في قطاع الطيران لوكالة رويترز إن عودة هذه الطائرة إلى التحليق هي مقدمة فقط قبل اعتمادها رسمياً لدخول الخدمة بحلول 2023.

## الشركة الأميركية تحاول ترك كبوة الطراز خلف ظهرها وتواصل التجارب قبل إعادته إلى الخدمة رسمياً في 2023

وطالب المسؤولون الأوروبيون بوينغ بإضافة ما يسمى بأجهزة الاستشعار الاصطناعية العام الماضي كإجراء احترازي إضافي بعد ربط المؤشرات الخاطئة بحادثتي تحطم طائرة 737 ماكس.

وتحاول الشركة الأميركية ترك تلك الكبوة خلف ظهرها بعد أن أقرت على سمعتها والوقت

سياتل (الولايات المتحدة) - طوى عملاق صناعة الطيران الأميركي بوينغ كوابيس توقف تحليق طائرته 737 ماكس لتعود الشركة مجدداً إلى السباق المحتدم مع منافستها المباشرة شركة أرباص الأوروبية في هذه السوق.

وانطلقت أول رحلة لطائرة 737 ماكس 10 الجمعة من مطار مدينة سياتل بعد أشهر من التجارب والاختبارات إثر موافقة الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة على عودة هذا الطراز إلى العمل في نوفمبر الماضي.

وعرضت الشركة نظام معدات الهبوط الذي تم تجديده بالكامل في طراز 737 ماكس، وهو يوضح المعركة المحتدمة بين بوينغ وأرباص للضغط على أكبر عدد من الأميال من الجيل الحالي من الطائرات ذات المحركات الفردية.

وكان قد تم تعليق طيران الطائرة بوينغ 737 ماكس في مارس 2019 عقب وقوع حادثين مميتين كان سببهما وجود عيوب في نظام التحكم في الطائرة.

وفي كلتا الحادثتين تلقى نظام التحكم في الطائرة إشارات خاطئة من واحدة من مجسستي زاويتسي المواجهة في الطائرة تبين أنها في حالة

